" دراسة تأثير قانون التصالح في الاعتداء علي الأراضي الزراعية لتحقيق التنمية المستدامة "

د/ ماجـــد محمد يســـــــرى الخربوطلى *

اسامـــة محمـــد محمـــد بدوى**

* **د./ ماجد محمد يسرى الخربوطلى :**معهد مصر العالى للتجارة والحاسبات – جامعة المنصورة

E-mail: dr.magedelkarbotly@gmail.com

****اسامة محمد محمد بدوى :** باحث دكتوراه – كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية – جامعة عين شمس

E-mail: osama.badwy@iesr.asu.edu.eg

ملخص البحث

هدفت الدراسة إلي التعرف علي مدي تأثير قانون التصالح في الإعتداء علي الأراضي الزراعية لتحقيق التنمية المستدامة، ومساهمة القانون في تقنين أوضاع العقارات المخالفة، وتحقيق المنفعة الاقتصادية للدولة والافراد ، وسرعة انجاز العدالة الجنائية من حيث معاقبة المخالف وحصول الدولة علي حقها، ولكي يتم تحقيق هذا الهدف إعتمد الباحث علي المنهج الاستقرائي، والاسلوب الاحصائي .

وانتهت الدراسة الى وجود علاقة ارتباط عكسية جوهرية بين الاعتداء على الأراضي الزراعية وبين اهداف التنمية المستدامة . وقد اوصت الدراسة بتوفير فرص متكافئة في مناطق البديل الصحراوي بالجمهورية بأسعار مناسبة للطبقات الفقيرة وخاصة العاملين بقطاع الزراعة ، وكذلك انشاء شرطة خاصة للتعديات على الاراضي الزراعية ، والعودة الى منح الخريجين من الكليات وبخاصة كليات الزراعة مساحات من الأراضي المستزرعة حديثا .

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة – التنمية المستدامة الزراعية– الاراضى الزراعية– البناء علي الاراضى الزراعية– مفهوم التنمية الزراعية الريفية المستدامة

Summary

The study aimed to identify the impact of the Reconciliation Law on crimes of assault on agricultural land to achieve sustainable development, and the law's contribution to legalizing the conditions of violating real estate, achieving economic benefit for the state and individuals, and speeding up criminal justice in terms of punishing the violator and obtaining the state's right, and in order to achieve this Objective The researcher relied on the inductive method, and the statistical method.

The study concluded that there is an intrinsic inverse correlation between crimes of assault on agricultural lands and the goals of sustainable development. The study recommended providing equal opportunities in the desert alternative areas of the Republic at reasonable prices for the poor classes, especially those working in the agricultural sector, as well as establishing a special police for encroachments on agricultural lands, and returning to granting graduates from colleges, especially colleges of agriculture, areas of newly farmed lands.

Keywords: Sustainable Development - Sustainable Agricultural Development – Farmland - Building On Agricultural Land - The Concept Of Sustainable Agricultural Rural Development.

مقدمة

قد واجهت الرقعة الزراعية منذ السبعينيات نتيجة للتحولات الاقتصادية التي ألمت بالمجتمع والتي صاحبها اقبال كبير على إقامة المباني والمضاربة بها، تعرضها للنزيف من جراء ظواهر لا يمكن السكوت عليها وهذه الظواهر هي تجريف الأرض الزراعية، وتبويرها، والبناء عليها. (هاله حسن عبد المجيد،٢٠١٩م).

الأراضي الزراعية هي أهم ما يملكة المصريون منذ الآف السنين، ومن الصعب تعويضها مهما تطورت طرق استصلاح الأراضي الصحراوية للزراعة لن تكون في جودتها مثل الأراضي القديمة ، ولذلك تغلظ الدولة بين الحين والآخر عقوبة التعدي علي الأراضي الزراعية وآخرها في ٢٠١٨م حيث تم تعديل المادة (١٥٦) من قانون الزراعة بالآتي " أنه يُعاقب كل من يبني علي الأراضي الزراعية بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد علي خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ١٠٠ ألف جنية ولا تزيد علي خمسة ملايين جنية وتتعدد العقوبات بتعدد المخالفات ".

مشكلة البحث

صدر قانون التصالح رقم (١٧) لسنة (٢٠١٩م) وذلك بعد التعدي الكبير الذى حدث اثناء الثورة وعدم وجود انظمة قوية تمنع هذا التعدى قبل حدوثه مما اضر بالرقعة الزراعية المصرية وتقليصها مما اثر على المحاصيل الزراعية بتحويل هذه الأراضي من أراضي صالحة للزراعة الى أراضي مبانى تم تصحرها وهذا من الاضرار التى لحقت بالبيئة المصرية منذ هذه الفترة وحتى الان ، وبالتالي تتمثل إشكالية البحث في الإجابة على السؤال الرئيسي التالى:

ما مدى تأثير قانون التصالح في الاعتداء على الأراضي الزراعية بهدف تحقيق التنمية المستدامة ؟

ومنه تنبثق بعض الأسئلة الفرعية:

السؤال الأول :- ما هي الجدوى الاقتصادية والبيئية لقانون التصالح في الاعتداء على الأراضي الزراعية؟

السؤال الثانى :- هل قانون التصالح في الاعتداء على الأراضي الزراعية أدى إلى زيادة الاعتداء أم تقليلها؟

السؤال الثالث :- هل نريد التصالح لغرض التصالح أم للحد من الاثار السلبية لمشكلة التعدي على الأراضي الزراعية ؟

أهداف البحث

للإجابة على التساؤل الرئيسي للبحث وهو "تحديد مدى تأثير قانون التصالح في الاعتداء على الأراضي الزراعية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة"، ويتحقق الهدف الرئيسي للبحث من خلال إلقاء الضوء علي مجموعة من الأهداف الفرعية التالية :

أ- تحديد الجدوى الاقتصادية والبيئية لقانون التصالح في الاعتداء علي الأراضي الزراعية.

ب- توضيح الاثار السلبية لقانون التصالح في الاعتداء على الأراضي الزراعية بصفة عامة وعلى التنمية الزراعية بصفة خاصة.

ج- تحديد آليات قانون التصالح في الاعتداء على الأراضي الزراعية.

أهمية البحث

يستمد البحث أهميته العلمية من خلال الاجابة على التساؤلات الرئيسية للدراسة بغرض التعرف على أهمية تفعيل القوانين الموضوعة لحماية الأراضي الزراعية وكذلك وضع اقتراحات تشريعية تعمل على الحد من التعدي على الأراضي الزراعية فى النقاط التى يوجد بها قصور تشريعي، وأيضاً تقييم مدى قدرة الجهات المختصة بتنفيذ هذه القوانين بكل حزم على المخالفين لهذه القوانين .

يستمد البحث أهميته العملية من خلال الآتي:

أن الأهمية العملية تتمثل في أن أغلب الدراسات التي حاولت التعرف علي هذه الظاهرة كانت في بيئات أجنبيه تختلف اختلافاً كبير عن بئتنا المحلية والعربية وهو ما دفع لإجراء هذه الدراسة.

الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

تناولت الدراسة مجموعة من المفاهيم بالتوضيح أهمها:

- **التنميـة المسـتدامة:** هـي التنمية التـي تلبـى احتياجـات الجيل الحاضـر دون أن تخـل بقـدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، ويتطلب تحقيقها بذل جهود كبيرة لبناء مستقبل شامل للجميع ومستدام وقادر على الصمود ، وقد تم إعتماد خطة التنمية المستدامة لعام (٢٠٣٠ في سبتمبر ٢٠١٥ م) ، وذلك لاتخاذ إجراءات الحد من الفقر والجوع وبناء عالم مستدام خلال الخمس عشرة سنة القادمة، ويجب المؤائمة بين العناصر الأساسية للتنمية وهى (النمو

الإقتصاد والشمول الإجتماعى وحماية البيئة)، وهى متكاملة وغير قابلة للتجزئة (صلاح ربيعة، ٢٠١٧).

-**مفهوم التنمية الزراعية المستدامة:** التنمية الزراعية المستدامة هي مجموعة السياسات والاجراءات التي تُقدم لتغيير هيكل القطاع الزراعي، لتحقيق الإستخدام الأمثل للموارد الزراعية وزيادة الإنتاج والإنتاجية، من أجل رفع معدل الزيادة في الدخل القومي وتحقيق مستوي معيشة مرتفعة لأفراد المجتمع عبر الأجيال المختلفة دون الإضرار بالبيئة من أجل تحقيق الكفاءة الإقتصادية في إطار العدالة بين أفراد الجيل الواحد وبين الأجيال الأخرى . (سعد نصار ،٢٠١٩)

- **مفهوم الاراضى الزراعية:** جميع التصنيفات الرئيسية لإستعمالات الأراضى فى الحيازات الزراعية ، وتشمل الأراضى التى تقام عليها المبانى الزراعية المتناثرة، والحظائر وملحقاتها ،والأراضى الغير مزروعة بشكل دائم مثل الممرات الزراعية ، والقطع الغير مزروعة ، والقنوات (ابراهيم عبدالجواد قطب البأساوى، ٢٠١٨).

- **مفهوم البناء على الأراضي الزراعية** : هو قيام بعض الفلاحين بالبناء على الأرض الزراعية المملوكة لهم بغية لم شمل الأسرة أو تزويج الأبناء، أو تأسيس مسكن عائلي أكثر سعة. وفى مقابل ذلك تسعى الدولة للحفاظ على الأرض الزراعية من البوار، وهو هدف سامٍ ومهم خاصة وأن القائمين بالتعدى على الأرض الزراعية يقومون بذلك في واحدة من أخصب الأراضي الصالحة للزراعة.(محمد جمال سليمان العكل،٢٠٢٠).

-**مفهوم التنمية الزراعية الريفية المستدامة:** هي زيادة إنتاج الأغذية بطريقة مستدامة، وتعزيز الامن الغذائي، فهي مرتبطة باستدامة السلسلة الغذائية بدءا من المنتجين حتي المستهلكين مع الخطوات والتفاعلات المتعلقة بالامدادات، المدخلات والتسويق، وانتاج الموارد الأولية، استدامة استخدام الأراضي والموارد المائية في المكان والوقت المناسب.(فوزية عربي ،٢٠١٨).

متغيرات وفروض البحث

المتغير المستقل : قانون التصالح في الاعتداء على الأراضي الزراعية .

المتغير الوسيط : الحد من الاعتداء على الأراضي الزراعية .

المتغير التابع : تحقيق أهداف التنمية المستدامة .

فروض البحث

الفرض الأول: توجد علاقه جوهرية بين الحد من الاعتداء على الأراضي الزراعية وبين تحقيق أهداف التنمية المستدامة .

الفرض الثاني: توجد علاقة جوهرية بين تفعيل قانون التصالح في والاعتداء على الأراضي الزراعية وتعظيم الجدوى الاقتصادية والبيئية للأراضي الزراعية .

الدراسات السابقة

١- **دراسة (عادل عبدالعال،٢٠١٩)** هدفت الدراسة الى معرفة هل التصالح في الإعتداء على المال العام جائز أم لا، وهل يحقق مصلحة عامة للدولة ، أم مصلحة للمتهم، أم مصلحة للمتهم والدولة فى نفس الوقت، تناولت الدراسة المنهج الوصفى بهدف بيان القواعد القانونية التى تحكم نظام التصالح فى المال العام، والمنهج التحليلى بهدف معرفة كفاية القواعد الخاصة بالتصالح والتى أقرها المشرع الإجرائى، وما إذا كان يحتاج إلى قواعد أخرى لحسم الخلافات الناشئة عن التطبيق العملى للتصالح، توصلت الدراسة إلي أن التصالح فى المال العام من شأنه ان يشجع على الفساد وذلك بتجروء البعض على التعدى على المال العام ، والتصالح يغل يد النيابة العامة فى تحريك الدعوى وهو ما يتعارض مع وظيفتها باعتبارها نائبة عن المجتمع، المشرع اجمل قواعد التصالح دون الدخول فى التفاصيل الخاصة بالتصالح، والتصالح فيه تدليل للمجرمين بدلا من معاقبتهم

٢- **دراسة (خالد موسى التونى ،٢٠١٩)** هدفت الدراسة إلي أن المال العام يلعب دوراً هاما فى حياة الدول والمجتمعات، وذلك لدوره فى تمكين الدولة من القيام بواجبتها فى إدارة المرافق العامة ، وتقديم خدماتها للجمهور، وأصبح المال العام مستهدف ممن سولت له نفسه الإعتداء عليه ، وذلك عن طريق بعض الاشخاص ممن يتولون الوظيفة العامة، ونظراً لذلك فقد شدد المشرع العقوبة على هذه الجرائم للردع العام، هذه الجرائم بعدم جواز التصالح فيها طبقا لقانون الاجراءات الجنائية ، الا ان الظروف الاجتماعية والسياسية والإقتصادية التى مرت بها البلاد عقب ثورة يناير ٢٠١١ ويونيو ٢٠١٤، أدت الى المطالبة بمحاسبة مرتكب هذه ال من ناحية ، واسترداد المال العام من ناحية آخرى ، ولتحقيق هذه الأهداف مجتمعة قام المشرع باصدار قانون رقم ١٦ لسنة ٢٠١٥ والذى اجاز التصالح الجنائى بين الدولة والمتهم ،ان هذا القانون يحقق مصلحة الدولة والمتهم

ولذلك اجاز المشرع التصالح فى جرائم الاعتداء على المال العام ، فادخل المادة ١٨ مكرر (ب) إلى قانون الإجراءات الجنائية والتى اجازت التصالح فى جرائم الاعتداء على المال العام، وذلك عن طريق تسوية بمعرفة لجنة الخبراء والتى تشكل بقرار من قبل رئيس مجلس الوزراء، ويحرر محضر بالتصالح يوقع عليه من جميع الأطراف.

٣- **دراسة (سامح احمد توفيق عبدالنبى،٢٠٢٠)** هدفت الدراسة إلي أن الصلح لايكون في كل الجرائم ، وانما محدده نص عليها المشرع ، وقد يرفض القانون الصلح او التصالح فى بعض الجرائم التى تمس المجتمع ، ولان الصلح الجنائي يكون فى جرائم محدده ، فالصلح يشمل نوعين الاموال و الاشخاص ، تناولت الدراسة ان الصلح يكون فى القانون الجنائى ويكون فى القانون المدنى وهو اوسع فى المدنى عن الجنائى ، ويكون الصلح الجنائى امام النيابة العامة او المحكمة ويصدر حكم به بين طرفى الدعوة ، والصلح ليس له مقدار محدد من المال، وتوصلت الدراسة الى انه اذا تم الصلح قبل التحقيق امرت النيابة بحفظ الدعوى ،اما اذا تم اثناء التحقيق امام النيابة العامة فلها ان تأمر انه لا يوجد وجه لأقامة الدعوى الجنائية ، واذا تم الصلح بعد رفع الدعوى الى المحكمة حكمت المحكمة بانقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح ، واذا تم بعد صدور الحكم فانه يحكم بوقف تنفيذ العقوبة .

٤- **دراسة (رامي احمد عبدالحفيظ، ٢٠٢٠)** هدفت الدراسة الي القاء الضوء على مشكلة التعدى على الاراضى الزراعية يمكن من معرفة تطورها وتحديد ابعادها وتقدير مخاطرها ، هو من الامور التي تشغل الباحثين في مجال الاقتصاد الزراعي ، معرفة التطور فى المساحات المعتدى عليها، وما تم ازالته ، ومعرفة حجم التعدى بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، تناولت الدراسة العديد من البيانات المستمدة من مدرية الزراعة باسيوط ، والبيانات المستمدة من مركز المعلومات بمحافظة اسيوط، كما تم الاعتماد فى تحليل تلك البيانات على الاسلوب الكمى والوصفى وقد شملت الدراسة جميع مراكز محافظة اسيوط ، وخلال فترة زمنية محددة ، وتوصلت الدراسة إلى أن زمام الاراضى القديمة على مستوى المحافظة والذى يضم أراضى تابعة للأتمان الزراعى والاصلاح الزراعى والهيئات قد اتسم بالاستقرار النسبى من عام ١٩٩٦ الى ٢٠٠٤ ، واتجهت مساحة الزمام فى الانخفاض بشكل كبير بداية من عام ٢٠٠٧ ، حيث انخفضت المساحة من ٣١٤٦٥٨ فدان الى ٣٠٦٩٠٤ فدان

حتى عام ٢٠١٢ ، ويعنى ذلك ان المساحة تنخفض بنسبة متوسط حوالى ٤٨٤.٦ فدان سنويا خلال فترة الدراسة.

٥- **دراسة (ابراهيم عبدالجواد ، ٢٠٢٠)** هدفت الدراسة إلي قياس الكفاءة الفنية والانتاجية للوحدة الارضية الزراعية بالمراكز المختلفة لمحافظة المنوفية ، وذلك فى انتاج اهم المحاصيل الزراعية الشتوية والصيفية ، وذلك لتقدير نسبة الانتاج المفقودة عن تلك المساحة المعتدى عليها ، تناولت الدراسة طرق بحث مختلفة لتحقيق اهدافها ، ولذلك تم استخدام اسلوب التحليل الاحصائى الوصفى بهدف معرفة طبيعة وشكل الظواهر والمتغيرات المختلفة . وايضا اسلوب التحليل الكمى، والاعتماد على اسلوب الكفاءة الفنية للانتاج، وتوصلت الدراسة الى احتلال كلا من الذرة والقمح للمرتبةالاولى بالنسبة للمحاصيل الشتوية والصيفية فى محافظة المنوفية، بالنسبة للذرة فان متوسط المساحة المزروعة ٢٧٥ الف فدان خلال الفترة ٢٠٠١ – ٢٠٠٨ وبحد ادنى ١٥٨ الف فدان عام ٢٠١٣ ، ويأتى مركز اشمون فى المرتبة الاولى من حيث المساحة الزروعة بالذرة يليه مركز منوف يليه مركز تلا، اما محصول القمح فقد بلغت المساحة المزروعة خلال الفترة ٢٠٠٨ – ٢٠١٧ حوالى ١٢٤ مليون فدان ، واحتل مركز اشمون المرتبة الاولى من حيث المساحة المزروعة بحوالى ٢٠ الف فدان ، يليه منوف ثم تلا . واحتل مركز اشمون المرتبة الاولى من حيث الانتاج بحوالى ٤١٣ الف اردب ، يليه منوف ثم تلا .

* **دراسة (جيهان بشير علي، ٢٠١٨)** هدفت الدراسة إلي تقييم الإستراتيجيات الزراعية في مصر مع التركيز على إستراتيجية ٢٠١٧، وتقديم إقتراحات وتوصيات محددة لأساليب وضع وتنفيذ إستراتيجية مثلى للتنمية الزراعية في المستقبل والتي تراعى قابلية التنفيذ وتحقيق الأهداف في حدود الإمكانيات المالية والإدارية المتاحة لقطاع الزراعة ، تناولت الدراسة تحقيق ذلك من خلال الأهداف الفرعية التالية:

- التعرف على المؤشرات والمعايير الإقتصادية والبيئية للإستراتيجية .
- تحديد نقاط القوة والضعف بالإستراتيجية من خلال تحليل Swot analysis لبعض الإستراتيجيات .
- تحديد المعوقات أو أوجه القصور أثناء تنفيذ الإستراتيجية .
- تحديد الجهات المسئولة ودورها وفاعليتها في المتابعة والتنفيذ .

وتوصلت الدراسة الي مجموعة من النتائج وكان من اهمها :

- هناك اتفاق بين نتائج الاستقصاء الخاص باستراتيجية التنمية الزراعية ٢٠١٧ وتحليل Swot analysis للاستراتيجيات في النقاط التالية :
- غياب الوعي الاستراتيجي علي المستوي الشعبي والرسمي حيث أغفلت أهمية الدعم الإعلامي حيث تم التعامل مع الاستراتيجية علي أنها وثيقة سرية غير قابلة للتداول فحدث اخفاق في تنفيذها لأنها غير معلنة للمجموعات المستهدفة والقائمين علي تنفيذها ومركزية الخطة وعدم عرض الخطة علي معظم التنفيذين.
- عدم وجود تواصل بين الجهات المعنية .
- غياب الرؤية الواضحة لمستقبل القطاع افقدها الدعم الرسمي .
- وقف العمل غير المبرر وغير المعلن بالاستراتيجية قبل نهايتها .
- عدم تحديد الأولويات وعدم تنفيذ الخطة بالكامل .
- نقص التمويل اللازم لاقامة المشروعات .
- عدم وجود ميزانية لبنود معينة .
- تدني معدل نمو مستوي التعليم .
- عدم وجود حلول سريعة للمشاكل التي تواجه تنفيذ المشروعات .

التعليق على الدراسات السابقة :

تناولت الدراسات السابقة :

- التصالح فى الأعتداء على المال العام ، وأهتمت به لأنه يحقق مصلحة الدولة في إسترداد المال العام ومصلحة المتهم فى عدم توقيع عقوبة عليه ، والتصالح يغل يد النيابة فى تحريك الدعوى بأعتبارها ممثلة للمجتمع لأنه بعد أتمامه لا توجد جريمة ، ويتم التصالح من خلال تسوية بمعرفة لجنة الخبراء المشكلة بقرار من مجلس الوزراء ولا يكون التصالح نافذاً إلا بعد اعتماده من رئيس الوزراء ويتم أخطار النائب العام بالتصالح ، وبه تنقضى الدعوى المتعلقة بموضوع التصالح .
- أهتمت الدراسات بمشكلة التعدى على الأراضي الزراعية وتقدير مخاطرها وتحديد أبعادها ، واستقرار هذا التعدى بنسبة كبيرة قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وزيادته بصورة كبيرة بعد

الثورة ، والأعتداء يكون على الأراضى الطينية القديمة وهى من أجود الأراضي التي تحقق الكفاءة الإنتاجية من المحاصيل الاستراتيجية مثل القمح .

- وقامت الدراسات بتقييم استرتيجيات التنمية الزراعية فى مصر، وأنها لم يتم تفعيلها بالشكل المطلوب ، وحددت الأساليب والمقترحات اللازمة لتنفيذ هذه الاستراتيجية والتي تحقق أهداف التنمية الزراعية فى حدود الأمكانيات المالية والادارية المتاحة لقطاع الزراعة .

الفجوة البحثية :

الدراسات السابقة لم تتناول التصالح في الأعتداء على الأراضي من قريب أوبعيد ، لذلك حاولت الدراسة الحالية أظهار دور التصالح وآثاره في الأعتداء على الأراضي الزراعية ، وتحديد الجدوى الاقتصادية من التصالح ، وتأثيره في الحد من التعدي على الأراضي الزراعية بالزيادة أم النقصان .

منهجية الدراسة:

المنهج الاستقرائى: وذلك بمراجعة الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث والإطلاع على ما كتب من أدبيات فى هذا الموضوع، من الكتب والدوريات العلمية العربية والأجنبية والرسائل العلمية ، وذلك من أجل تحليلها والإستعانة بها فى صياغة الجانب النظرى للدراسة بهدف تكوين الإطار النظرى.

المنهج الاستنباطي: يقوم الباحث من خلال المنهج الإستنباطي بربط الإطار النظري للدراسة بالواقع العملي والتطبيقي، وذلك من خلال إختبار فروض الدراسة، وتحليل وتفسير النتائج للوصول إلي تحقيق أهداف البحث.

مجتمع وعينة الدراسة

يشتمل مجتمع الدراسة على مركز أشمون والقرى التابعة له في الفترة اللاحقة على صدور قانون التصالح للحد من الاعتداء على الأراضي الزراعية، وقد بلغت عينة الدراسة (١١١) فرداً من المجتمع، وقد استخدم الباحث في تحديد حجم العينة البرنامج G–Power وفقاً للمحددات التالية:

– نوع التحليل المستخدمCorrelation حيث أن التحليل ينصب أساساً على اختبار العلاقة بين المتغيرات.

– حجم التأثير Effect Size: ρ = 0.30 ، حيث أنه يعتبر حجم التأثير المتوسط، بناءً على المؤشرات التالية Effect size conventions:

.Small Effect size 0.10 – 0.29

.Median Effect size 0.30 – 0.49

.Large Effect size 0.50 – 100

– ألفا α (الخطأ من النوع الأول) = ٠.٠٥ (احتمال رفض فرض الثبات وهو صحيح)، أي بدرجة ثقة ٠.٩٥، حيث أن درجة الثقة (1α–).

– قوة الاختبار Power (1–β) = 0.95 ، حيث β تمثل الخطأ من النوع الثاني (احتمال قبول فرض الثبات وهو خاطئ)، ويوضح الشكل التالي المؤشرات التي تم استخدامها في البرنامج G–Power وحجم العينة المناسب وفقاً للمحددات السابقة.

– القانون يحدد (٣٨٥) واكتفينا بالعدد المحدد من البرنامج G-Power وهو برنـامج معتمـد فـى تحديـد حجم العينة لصعوبة الحصول على العدد (٣٨٥) وهذا ما يوضحه الشكل التالي :

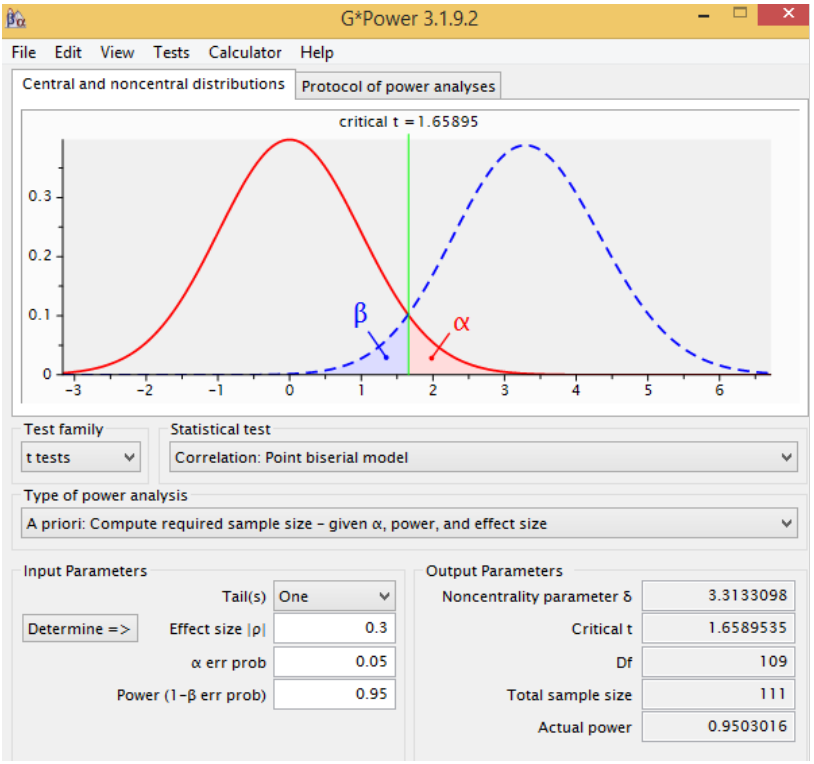

شكل (٤/١) تحديد حجم العينة باستخدام البرنامج G-Power

وبناءً على المحددات السابقة كما يتضح من الشكل قام البرنامج بتحديد حجم العينة المناسب وهو ١١١ فرداً تم اختيارهم من مجتمع الدراسة.

أداة الدراسة : اعتمد الباحث في جمع بيانت هذه الدراسة على أسلوب قائمة الاستقصاء، حيث قام بإعداد قائمة استقصاء في شكل مجموعة من الأسئلة التي يمكن من خلال دراسة وتحليل الردود عليها تحقيق هدف الدراسة الميدانية، وقد تم تقسيم قائمة الاستقصاء إلي مايلي:

- بيانات شخصية للمستقصى منه (النوع، والعمر، والمؤهل ، وجهة العمل، وسنوات الخبرة).
- ثلاثة محاور بحية تتمثل فيما يلي:

- دراسة قانون التصالح (ويشتمل على ٢٤ عبارة).
- التعدي على الأراضي الزراعية (ويشتمل على ١٨ عبارة).
- تحقبق التنمية المستدلمة (ويشتمل على ٢١ عبارة).

الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات قائمة الاستقصاء

تم استخدام الأسلوب الوصفي الإحصائي لبيان مدى استجابة عينة الدراسة لأسئلة قائمة الاستقصاء من أجل توصيف البيانات وبيان درجات الموافقة على تلك العبارات، وكذلك تم استخدام الإحصاء التحليلي لاختبار الفرضيات، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي في العلوم الاجتماعية SPSS، وكذلك البرنامج AMOS لأسلوب تحليل المسار Path Analysis، وعند تصميم قائمة الاستقصاء تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي Likert Scale، وهو مقياس ترتيبي يحدد درجات الموافقة من خمس درجات، وتم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:-

- تناول التحليل الإحصائي للبيانات المقاييس الإحصائية التي تهتم باختبار صلاحية بيانات الدراسة، وتوصيف هذه المتغيرات من حيث النزعة المركزية والتشتت، وبعض الاختبارات الإحصائية للتحقق من صحة الفروض وصولاً إلى نتائج البحث، وفيما يلي هذه المقاييس:
- اختبار ألفا كرونباخ Cronbach's Coefficient Alpha: وتفسر بأنها معامل الثبات للاستجابات، وتتراوح قيمة ألفا بين الصفر والواحد، وكلما اقتربت من الواحد كلما زادت المصداقية والثبات والعكس صحيح، ولذا فإن القيمة المقبولة إحصائياً لهذا المعامل هي ٦٠% فأكثر، أما إذا كانت أقل فتعتبر المصداقية ضعيفة.
- اختبار التناسق الداخلي Internal Consistency: يقاس التناسق الداخلي لعبارات قائمة الاستقصاء بمعامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات القائمة، والبعد أو المحور الذي

تنتمي إليه تلك العبارة، فإذا كان الارتباط موجباً ودالاً إحصائياً دل ذلك على التناسق الداخلي بين العبارات والمحاور التي تنتمي إليها.

- الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة Descriptive Statistics: تشتمل الإحصاءات الوصفية على ما يلي:
- مقاييس النزعة المركزية Measures of Central Tendency
- نتمكن بواسطة مقاييس النزعة المركزية من قياس النقطة التي تتمحور حولها كافة القيم، أي أنها تتجه نحو قيمة معينة في المركز أوتقترب منه، وقد تم استخدام الوسط الحسابي Mean، والوسط الحسابي النسبي.

مقاييس التشتت Dispersion

- وتبين مقاييس التشتت مدى انتشار البيانات الإحصائية بشكل كمي، أي مدى ابتعادها عن المركز، وقد تم استخدام الانحراف المعياري Standard Deviation كمقياس للدلالة على مقدار تشتت الاستجابات عن وسطها الحسابي، إذا أنه كلما كانت قيم الانحراف المعياري كبيرة نسبياً دل ذلك على تشتت الإجابات عن الوسط الحسابي، كما تم استخدام معامل الاختلاف Coefficient of Variation لقياس مدى الاختلافات بين أفراد العينة.

التكرارات والنسب المئوية Frequencies and Percent

- وذلك لتوصيف البيانات الديموجرافية النوعية بحساب التكرارات والنسب المئوية لكل فئة من فئات تلك البيانات.
- معامل الارتباط الخطي لبيرسون Person Correlation Coefficient: ومن خلال ذلك المعامل يتم تحديد درجة واتجاه ودلالة علاقات الارتباط الخطي البسيط بين متغيرات الدراسة.

أسلوب الانحدار البسيط Simple Regression: وذلك لاختبار فروض الدراسة، حيث تكون العلاقة بين متغير تابع ومتغير مستقل، وينتج عنه معادلة إحصائية خطية يمكن استخدامها لتفسير العلاقة بين المتغيرات أو تقدير قيمة المتغير التابع عند معرفة قيم المتغير المستقل.

ومن أهم الأساليب المستخدمة في تحليل الانحدار ما يلي:

- **معامل التحديد R2:** هو مربع معامل الارتباط المتعدد ويبين نسبة التغيرات في المتغير التابع والتي يقوم بتفسيرها وشرحها المتغير المستقل.
- **اختبار (F test):** هو أحد أساليب تحليل التباين (Analysis of Variance ANOVA) ويختبر معنوية نموذج الانحدار ككل، ونعتمد في الحكم على مستوى المعنوية المحسوب Sig.، فإذا كان أقل من ٠.٠٥ أمكن قبول معنوية النموذج.
- **اختبار (T test):** وذلك لاختبار معنوية المعلمات المقدرة (أي ثابت الانحدار، ومعاملات الانحدار) ونعتمد في الحكم على مستوى المعنوية المحسوب Sig. فإذا كان أقل من ٠.٠٥ أمكن قبول معنوية المعالم المقدرة.
- **نموذج تحليل المسار Path Analysis:** وقد تم استخدامه لبناء نموذج الدراسة، ويستخدم أسلوب تحليل المسار Path Analysis في حالة وجود متغيرات وسيطة Meditator Variables أي مستقلة وتابعة في آن واحد، حيث ينقسم تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع إلى تأثيرات مباشرة Direct Effect وتأثيرات غير مباشرة Indirect Effect حيث تساهم المتغيرات الوسيطة في تفسير تلك العلاقات.

التحليل الإحصائي واختبار الفروض

يشمل التحليل الإحصائي واختبار الفروض التأكد من صدق أداة الدراسة وثباتها، والإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة، ودراسة العلاقات بين المتغيرات لاختبار فروض الدراسة كما يلي:

١. التأكد من صدق أدارة الدراسة وثباتها

تم التأكد من صلاحية قائمة الاستقصاء Reliability كأداة لجمع البيانات اللازمة للدراسة الحالية، ومدى ثباتها، وذلك باستخدام اختبار ألفا كرونباخ Cronbach alpha، كما تم اختبار التناسق الداخلي للعبارات Internal consistency وذلك بحساب معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات قائمة الاستقصاء، والمتوسط العام، قيم التناسق الداخلي، وقيم معامل الثبات والصدق لقائمة الاستقصاء لاستجابات عينة الدراسة.

٢. اختبار ثبات الاستقصاء Reliabilty: يقصد بثبات الاستقصاء أن يعطي هذه الاستقصاء نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعه أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن

ثبات الاستقصاء يعني الاستقرار في نتائج الاستقصاء وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة، وقد تحقق الباحث من ثبات استبيان الدراسة معامل ألفا كرونباخ، ويعد الحصول على قيمة ألفا أكبر من أو تساوي ٠.٦٠ مقبول إحصائياً، ويوضح الجدول التالي ثبات أبعاد المقياس باستخدام ألفا كرونباخ.

٣. الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة : يهدف الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة توصيف تلك المتغيرات من حيث النزعة المركزية (الوسط الحسابي، والوسط الحسابي النسبي)، والتشتت (الانحراف المعياري، ومعامل الاختلاف) بهدف تحديد الأهمية النسبية لتلك المتغيرات وترتيبها حسب تلك الأهمية من وجهة نظر عينة البحث.

الإحصاء الوصفي لدراسة قانون التصالح :

بقياس رأي عينة البحث بشأن قانون التصالح ، جاءت النتائج كما يلي:

جدول (١) الإحصاء الوصفي لقانون التصالح في الاعتداء على الأراضي الزراعية

العبارات	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي %	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	درجة الموافقة	ترتيب
X_01 قانون التصالح هو نتيجة تهرب الدولة من مسئوليتها عن سوء عمليات التخطيط العمراني وفساد المحليات.	٣.٤٣	٦٨.٦	١.١٦	٣٣.٧	موافق	٢١
X_02 قانون التصالح يطبق علي جميع المخالفات سواء حررت لها محاضر ودعوي قضائية أو لم تحرر لها محاضر.	٣.٢١	٦٤.٢	١.٢١	٣٧.٨	محايد	٢٣
X_03 قانون التصالح يطبق علي التعدي علي أملاك الدولة" الاصلاح الزراعي."	٢.٥٩	٥١.٨	١.٢٢	٤٦.٩	غير موافق	٢٤
X_04 يهدف قانون التصالح إلى تصحيح أخطاء الماضي وتوفير موارد لمعالجة مشكلات الضغط علي المرافق.	٣.٧٨	٧٥.٦	١.١٣	٢٩.٩	موافق	٨
X_05 قانون التصالح هو قانون جباية أموال بالنسبة للحكومة.	٣.٢٦	٦٥.٢	١.١٧	٣٥.٨	محايد	٢٢

العبارات	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي %	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	درجة الموافقة	ترتيب
X_06 التزام المواطنين بدفع جدية التصالح "25%" من قيمة التصالح عند تقديم الطلب يمثل عبءً كبيراً علي المواطنين.	٣.٥٩	٧١.٨	١.٢٣	٣٤.٣	موافق	١٥
X_07 تعديل قانون التصالح يدل علي أن القانون تم إصداره بسرعة ودون مناقشته بشكل دقيق.	٣.٧٣	٧٤.٦	١.١١	٢٩.٨	موافق	١٠
X_08 تحديد مدة التصالح بستة أشهر ثم مدها لفترة أخري كافية لتقديم طلبات التصالح قياساً بحجم المخالفات.	٣.٦٥	٧٣.٠	١.٠٥	٢٨.٨	موافق	١٤
X_09 قانون التصالح موجه إلى الطبقة الفقيرة والمتوسطة بصورة أكثر من الأغنياء.	٣.٥٠	٧٠.٠	١.٢٠	٣٤.٢	موافق	١٩
X_10 تقرير المكتب الاستشاري عن المخالفات من الشروط المرهقة للمواطنين.	٣.٧١	٧٤.٢	١.٢٥	٣٣.٨	موافق	١١
X_11 نموذج ٣ الذي يعطي للمواطن ببدء التصالح هو الأساس لوقف كل الإجراءات التي تتخذ تجاه المخالف.	٤.٠٦	٨١.٢	٠.٩٠	٢٢.١	موافق	٤
X_12 تقنين أوضاع العقار المخالف تؤدي إلى زيادة القيمة المالية والاقتصادية لهذا العقار.	٤.٠٤	٨٠.٨	٠.٩١	٢٢.٦	موافق	٥
X_13 قانون التصالح يشجع المواطنين علي المخالفات ثم التصالح عليها.	٣.٥٤	٧٠.٨	١.٣٣	٣٧.٥	موافق	١٨
X_14 إجراءات التصالح كثيرة ومعقدة.	٣.٦٧	٧٣.٤	١.٠٩	٢٩.٧	موافق	١٢
X_15 من أهم مزايا التصالح إعطاء كل من له مصلحة تقديم طلب التصالح.	٣.٩٢	٧٨.٤	٠.٨٩	٢٢.٦	موافق	٧

العبارات	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي %	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	درجة الموافقة	ترتيب
X_16 تحديد مدة البت في طلبات التصالح خلال ٤ أشهر من تاريخ تقديم الطلب تؤدي إلى سرعة البت في الطلبات.	٣.٥٥	٧١.٠	١.١٤	٣٢.٢	موافق	١٧
X_17 تحديد سعر المتر في الغرامة عن القري بـ ٥٠ جنيه هو سعر مناسب للمواطن.	٤.١٦	٨٣.٢	١.٠٥	٢٥.٢	موافق	٣
X_18 سداد قيمة التصالح علي أقساط من شأنه التيسير علي المواطنين.	٤.٢٦	٨٥.٢	٠.٧٧	١٨.١	موافق بشدة	١
X_19 عدم سداد قيمة التصالح في المواعيد المحددة يؤدي إلى استئناف الإجراءات والدعاوي تجاه المخالفات.	٣.٥٨	٧١.٦	١.٠٧	٢٩.٨	موافق	١٦
X_20 تحديد المجالس المحلية بالقري ومجالس المدينة لتلقي طلبات التصالح من المخالفين في القري من قبيل التيسير علي المواطنين.	٤.٢٣	٨٤.٦	٠.٨٦	٢٠.٣	موافق بشدة	٢
X_21 التصوير الجوي يحدد المخالفات التي يتم التصالح عنها في القري.	٣.٩٣	٧٨.٦	١.١٠	٢٨.٠	موافق	٦
X_22 الحكومة لم تستعد لتطبيق قانون التصالح بشكل جيد.	٣.٤٦	٦٩.٢	١.٠٦	٣٠.٦	موافق	٢٠
X_23 التصالح يحسن مستوي معيشة المواطنين.	٣.٧٥	٧٥.٠	٠.٩٧	٢٥.٨	موافق	٩
X_24 قلة وجود حملات إعلانية للتوعية بمزايا قانون التصالح أثر علي تطبيقه بشكل واضح.	٣.٦٦	٧٣.٢	١.٠١	٢٧.٧	موافق	١٣
المتوسط العام	٣.٦٨	٧٣.٦	٠.٤١	١١.١	موافق	

يتضح في الجدول رقم (١) أن المتوسط العام لاستجابات العينة حول "قانون التصالح " قد بلغ ٣.٦٨ مما يدل درجة الموافقة يعتبر "موافق" حيث بلغ الوزن النسبي ٧٣.٦%، بإنحراف معياري

قدره ٠.٤١ ويدل صغر الانحراف المعياري على تجانس الاستجابات وقلة تشتتها، حيث بلغ معامل الإختلاف ١١.١% أي بنسبة اتفاق ٨٨.٩% بين أفراد العينة، ورغم الموافقة إلا أن استجابات العينة لم تصل إلى حيز الاستحسان من وجهة نظر العينة والذي يتراوح بين متوسط استجابات ٤-٥ من درجات مقياس ليكرت.

اختبار فروض الدراسة

اختبار الفرض الأول: توجد علاقه جوهرية بين الحد من الاعتداء علي الأراضي الزراعية وبين تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ولاختبار ذلك الفرض تم إجراء تحليل الإرتباط والإنحدار الخطي البسيط Simple Regression بين الإعتداء على الأراضي الزراعية وأهداف التنمية المستدامة، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول (٢) نتائج تحليل الإرتباط والإنحدار بين الإعتداء على الأراضي الزراعية وأهداف التنمية المستدامة .

المتغير التابع Y "أهداف التنمية المستدامة"							
المتغير المستقل M " الاعتداء على الأراضي الزراعية							
المتغير المستقل	المعاملات B	T test	مستوى المعنوية Sig.	R	R^2	F test	مستوى المعنوية Sig.
الثابت	٥.٣٥٧	٣٩.٥٩٨	٠.٠٠٠	٠.٧٥٢-	٠.٥٢٦	١٢١.٠	٠.٠٠٠
M	٠.٧٤٦-	١١.٠٠-	٠.٠٠٠				

يتضح من الجدول ما يلي:

- أظهرت نتائج الارتباط وجود علاقة عكسية جوهرية بين الإعتداء على الأراضي الزراعية وبين أهداف التنمية المستدامة، حيث بلغت قيمة R= −0.752 بمستوى معنوية ٠.٠٠٠ مما يعني معنوية العلاقة عند مستوى معنوية ٠.٠١، أي أن الإعتداء على الأراضي الزراعية تعرقل التنمية المستدامة.
- بعد تقدير معالم نموذج الإنحدار يمكن صياغة معادلة الإنحدار بالشكل التالي:

$$Y = 5.357 - 0.746 * M + \varepsilon$$

حيث: Y "أهداف التنمية المستدامة" (المتغير التابع)، M " الإعتداء على الأراضي الزراعية" (المتغير المستقل)، ε الخطأ العشوائي.

و يتضح من قيمة 0.746-) β) والتي تشير إلى قوة أو درجة التأثير، أي أن زيادة التعدي على الأراضي الزراعية بدرجة واحدة يتبعها انخفاض في "أهداف التنمية المستدامة" بمقدار -٠.٧٤٦ درجة.

اختبار معنوية النموذج

يتضح من اختبار F والذي يختص بإختبار معنوية النموذج أن قيمة F = 124.5 بمستوى معنوية ٠.٠٠٠، مما يؤكد معنوية العلاقة عند مستوى معنوية ٠.٠٠١.

اختبار معنوية المعلمات المقدرة

يتضح من اختبار T والذي يختص بمعنوية المعلمات المقدرة أن قيمة T لثابت الإنحدار ٣٩.٥٩٨ بمستوى معنوية ٠.٠٠٠ مما يدل على معنوية ثابت الانحدار عند مستوى معنوية ٠.٠٠١، وأن قيمة T لمعامل المتغير M " الإعتداء على الأراضي الزراعية" قد بلغ ١١.٠ بمستوى معنوية ٠.٠٠٠ مما يؤكد معنوية معامل المتغير المستقل عند مستوى معنوية ٠.٠٠١.

القدرة التفسيرية للنموذج

بلغت قيمة R square = 0.526 مما يدل على أن المتغير المستقل M " الإعتداء على الأراضي الزراعية" يشرح حوالي ٥٢.٦% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع Y " أهداف التنمية المستدامة".

القرار : قبول الفرض الأول للباحث والذي تمت صياغته في صورة الاثبات: " توجد علاقه جوهرية بين الحد من الاعتداء علي الأراضي الزراعية وبين تحقيق أهداف التنمية المستدامة" .

نموذج البحث: تحليل المسار Path Analysis

يمكن من خلال العلاقات التشابكية بين المتغيرات اعتبار أن قانون التصالح يؤثر على تحقيق التنمية المستدامة بطريق مباشر، وبطريق غير مباشر عن طريق تأثيره على الحد من الاعتداء على الأراضي الزراعية، والتي تؤثر بدورها على تحقيق التنمية المستدامة، لذا يعتبر الحد من الاعتداء على الأراضي الزراعية متغيراً وسيطاً، حيث أنها تتأثر بقانون التصالح ، وتؤثر في تحقيق التنمية المستدامة، والتحليل المناسب في حالة وجود متغير وسيط أو أكثر هو تحليل المسار Path Analysis، فيما يلي

تحليل المسار Path analysis

تم استخدام تحليل المسار Path Analysis حيث يوجد متغير وسيط وهو M "الحد من الاعتداء على الأراضي الزراعية" حيث يتأثر بالمتغير X "قانون التصالح " كما أنه يؤثر في نفس الوقت على المتغير Y "تحقيق التنمية المستدامة" وهذا المسار يمكن وصفه أو تمثيله في الشكل التالي:

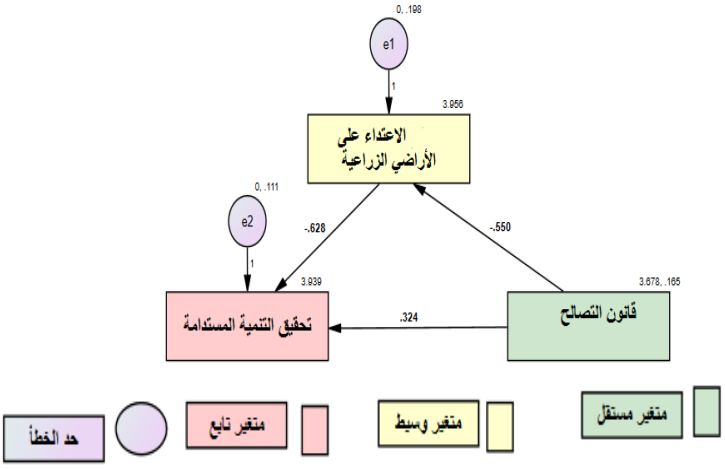

شكل رقم (١) شكل المسار لأثر قانون التصالح على تحقيق التنمية المستدامة من خلال الحد من الاعتداء على الأراضي الزراعية

يتضح من شكل المسار ما يلي:

- قانون التصالح له تأثير مباشر على تحقيق التنمية المستدامة، وتأثير غير مباشر عن طريق تأثيره على الاعتداء على الأراضي الزراعية.
- الاعتداء على الأراضي الزراعية لها تأثير مباشر على تحقيق التنمية المستدامة.

والجدول التالي يوضح الآثار المباشرة وغير المباشرة لأثر قانون التصالح على تحقيق التنمية المستدامة من خلال الحد من الاعتداء على الأراضي الزراعية:

جدول (٥) الآثار المباشرة وغير المباشرة لأثر قانون التصالح على تحقيق التنمية المستدامة

المتغيرات التابعة / المتغيرات المستقلة	الاعتداء على الأراضي الزراعية			تحقيق التنمية المستدامة		
	التأثير المباشر Direct Effect	التأثير غير المباشر Indirect Effect	التأثير الكلي Total Effect	التأثير المباشر Direct Effect	التأثير غير المباشر Indirect Effect	التأثير الكلي Total Effect
قانون التصالح	٠.٥٥٠-		٠.٥٥٠-	٠.٣٢٤	٠.٣٤٥	٠.٦٦٩
الاعتـــداء علـــى الأراضي الزراعية				٠.٦٢٨-		٠.٦٢٨-

يتضح من الجدول بعد دراسة التأثيرات المباشرة وغير المباشرة ما يلي:

- بلغ التأثير المباشر لقانون التصالح في الاعتداء على الأراضي الزراعية ٠.٥٥٠- أي أنه كلما تحسن تطبيق قانون التصالح كلما قلت الاعتداء على الأراضي الزراعية.

- بلغ التأثير المباشر لقانون التصالح على تحقيق التنمية المستدامة ٠.٣٢٤ أي أنه كلما زاد تطبيق قانون التصالح كلما تحسن تحقيق التنمية المستدامة.

- بلغ التأثير غير المباشر لقانون التصالح على تحقيق التنمية المستدامة ٠.٣٤٥ وذلك نتيجة تأثيره على الاعتداء على الأراضي الزراعية كما يتضح من المسار التالي:

التأثيرات المباشرة

- قانون التصالح الاعتداء على الأراضي الزراعية = ٠.٥٥٠-

- الاعتداء على الأراضي الزراعية تحقيق التنمية المستدامة = ٠.٦٢٨-

- التأثير غير المباشر = ٠.٥٥٠- × ٠.٦٢٨- = ٠.٣٤٥

يظهر التأثير المباشر لقانون التصالح على تحقيق التنمية المستدامة = ٠.٣٢٤ بينما بلغ التأثير غير المباشر ٠.٣٤٥ وهو يزيد عن التأثير المباشر، مما يدل على أن الاعتداء على الأراضي الزراعية تعتبر متغيراً وسيطاً بين قانون التصالح وبين تحقيق التنمية المستدامة.

ملخص نتائج الدراسة

النتائج الخاصة باختبارات الثبات والصدق والتناسق الداخلي لاستجابات عينة الدراسة

بلغت قيمة Alpha "معامل الثبات" ٠.٧٣٥، ٠.٨٣٠، ٠.٨٦١ على محاور قائمة الإستقصاء مما يدل على الثبات المرتفع، ويعطي ثقة تجاه أداة الدراسة، حيث أنها أعلى من المستوى المقبول وهو ٦٠%، والذى انعكس أثره على الصدق الذاتي حيث بلغ ٠.٧٥٨، ٠.٩١١، ٠.٩٢٨ مما يدل على أن استجابات عينة الدراسة على أسئلة قائمة الاستقصاء تتصف بالصدق والثبات، كما كانت معاملات الإرتباط موجبة بين العبارات والمحور الذي تنتمي إليه مما يدل على التناسق الداخلي للعبارات.

النتائج الخاصة بتوصيف متغيرات الدراسة

بتوصيف استجابات العينة على محور "قانون التصالح " بلغ متوسط الاستجابات ٣.٦٨ مما يدل على أن درجة الموافقة "موافقة"، ولكن رغم الموافقة لم يصل إلى درجة الاستحسان، والتي يتراوح فيها متوسط الاستجابات بين ٤ – ٥ من درجات ليكرت.

النتائج الخاصة باختبارات فروض الدراسة

- تم قبول الفرض الأول للباحث " توجد علاقه جوهرية بين الحد من الاعتداء علي الأراضي الزراعية وبين تحقيق أهداف التنمية المستدامة" .

– أظهرت نتائج الإرتباط وجود علاقة عكسية جوهرية بين الحد من الاعتداء على الأراضي الزراعية وبين تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث بلغت قيمة R= −0.752 بمستوى معنوية ٠.٠٠٠ مما يعني معنوية العلاقة عند مستوى معنوية ٠.٠١، أي أن الإعتداء على الأراضي الزراعية تعرقل تحقيق التنمية المستدامة.

– بعد تقدير معالم نموذج الانحدار يمكن صياغة معادلة الانحدار بالشكل التالي:

$$Y = 5.357 - 0.746 * M + \varepsilon$$

حيث: Y "أهداف التنمية المستدامة" (المتغير التابع)، M " الاعتداء على الأراضي الزراعية" (المتغير المستقل)، ε الخطأ العشوائي.

وقد ثبتت معنوية النموذج والمعلمات المقدرة وبلغت القدرة التفسيرية له ٥٢.٦%.

- يؤثر قانون التصالح على تحقيق التنمية المستدامة تأثيراً إيجابياً حيث بلغ ذلك التأثير ٠.٣٢٤ ، وذلك عند مستوى معنوية ٠.٠١.

- يؤثر الاعتداء على الأراضي الزراعية على تحقيق التنمية المستدامة تأثيراً سلبياً حيث بلغ ذلك التأثير –٠.٦٢٨، وذلك عند مستوى معنوية ٠.٠٠١.
- يؤثر قانون التصالح بالاعتداء على الأراضي الزراعية تأثيراً سلبياً حيث بلغ ذلك التأثير –٠.٥٥٠، وذلك عند مستوى معنوية ٠.٠٠١.

توصيات الدراسة

يوصي البحث – في ضوء نتائج الدراسة الميدانية– بما يلي:

يوصي البحث – لتحسين قانون المصالحات– بما يلي:

– إعادة دراسة القانون بعد المشاركة المجتمعية ولتكن من أفراد من عامة الشعب، ويمكن اختيار عينة عشوائية ممثلة للطبقات الفقيرة والمتوسطة للمشاركة في تلك الدراسة، وليس من قبل النواب الذين ليس لهم خبرة بمعاناة المواطنين.

– يمكن تحديد سعر المتر في التصالح كشرائح حسب المساحات، مراعاة البعد الاجتماعي لكل حالة وفقاً لمساحة المبنى.

– سرعة إصدار كاردونات المباني الجديد.

– تعميم التصوير الجوي، وتحديد تاريخ لا يجوز تجاوزه لجميع الأطراف مواطنين وحكومة، وأي تاريخ بعد ذلك لا يجوز التصالح فيه.

– سداد قيمة التصالح على أقساط ميسرة، ودراسة تبسيط الإجراءات.

– التوعية بمزايا القانون وأثره على الحد من التعديات على الأراضي الزراعية.

أظهرت النتائج خطورة التعدي على الأراضي الزراعية، لذا يوصي البحث – للحد من التعديات على الأراضي الزراعية ما يلي:

– توفير البديل الصحراوي العمراني بأسعار مناسبة للطبقات الفقيرة وخاصة العاملين بالزراعة، وتوفير مساكن تتناسب مع طبيعة عملهم من ضرورة توافر أماكن للماشية والدواجن...الخ.

– إنشاء إدارة خاصة بحماية الأرض الزراعية، وإنشاء شرطة خاصة للتعديات على الأراضي الزراعية مثل شرطة المرافق والكهرباء، وتعديل القوانين الخاصة بحماية الأراضي.

– التوسع الأفقي لإسكان محدودي الدخل ومتوسطي الدخل بشكل يراعي البنية الأساسية، وتشجيع النزوح العائلي إلى الأراضي الصحراوية المستصلحة.

– العمل على إصدار قانون حازم لمنع التعدي على الأراضي الزراعية ومساعدة غير القادرين على البناء بطرق قانونية، والجدية في الالتزام بالقانون وتطبيقه على المخالفين، عرض المواطنين المخالفين على المحاكم العسكرية.

– زيادة الظهير الصحراوي للمحافظات ذات الكثافة السكانية العالية، وأصحاب الحيازات المنخفضة وأعطاء الفلاحين قطع أراضي بالظهير بشرط أن يوافق على نقله هو وأسرته.

– منح الخريجين مساحات من الأراضي المستزرعة حديثاً وتقنين العلاقة بينهم وبين شركات الاستصلاح الزراعي.

يوصي البحث – لتحقيق التنمية المستدامة ما يلي:

– التوسع في استصلاح الأراضي والعمل على زراعتها بمحاصيل استراتيجية ، والتوسع في زراعة هذه الأراضي بمحصول القمح والذرة الشامية وذلك بغرض تقليل استيراد الحبوب.

– العمل على توفير البذور والتقاوي اللازمة والعالية الإنتاجية، والعمل على مراقبة محلات المبيدات والأسمدة والمحافظة على جودة المبيدات والأسمدة وتقليل أسعارها.

– تشجيع المستثمرين بالتشريعات الحديثة للاستثمار في المجال الزراعي.

المراجـــع

أولاً: المراجع العربية

- ابراهيم عبدالجواد قطب الباسا ساوي ،"**الكفاءة الاقتصادية لاستخدام الأراضي الزراعية دراسة حالة بمحافظة المنوفية**"، رسالة ماجستير ، كلية الزراعة، جامعة المنوفية (٢٠٢١).
- رامي احمد عبدالحفيظ ، " **دراسة اقتصادية عن التعدي على الأراضي الزراعية بمحافظة أسيوط** " ، مجلة أسيوط للعلوم الزراعية ، كلية الزراعة ، جامعة اسيوط ، مجلد ٤٣ ، عدد١، (٢٠١٢) .
- سامح احمد توفيق عبدالنبي ، " **الصلح في الدعوى الجنائية** " ، مجلة الشريعة والقانون بتفهنا الاشراف ، جامعة الازهر ، مقالة ١٩ ، مجلد ٢١ ، عدد ٥ ، (٢٠١٩).
- جيهان بشير علي ،" **التقييم الاقتصادي والبيئي لاستراتيجيات التنمية الزراعية في مصر – دراسة ميدانية لبعض الأنشطة بالأراضي القديمة والجديدة بمحافظة الفيوم والنوبارية**"، رسالة ماجستير ،معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، (٢٠١٨) .
- خالد موسي التوني، "**التصالح في العدوان علي المال العام دراسة تحليلية، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا**"، كلية الشريعه والقانون، جامعه طنطا، مجلد (٣١)، العدد (٣)، (٢٠١٩).
- سعد نصار ، "**اطار استراتيجى للتنمية الزراعية والامن الغذائى في مصر للسنوات الخمس القادمة**"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، بحوث ومقالات ، مجلد (٢٥) ، عدد(٢)، (٢٠١٩) .
- عادل عبدالعال ابراهيم خراشي ، "**التصالح في المال العام فى ضوء المادة (١٨) مكرر ب اجراءات جنائية دراسة تحليلية بين التشريع المصري والفقه الاسلامى**"، مجلة كلية الشريعة والقانون ، جامعه الأزهر، العدد (١٧) ، جزء(٢) ، (٢٠١٩).
- فوزية عربي،" **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي– حالة الجزائر**"، مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت، الطبعة الأولي، (٢٠١٠) .
- محمد جمال سليمان العكل ، "**تقييم الآثار الاقتصادية للتوسعات في الاستخدامات الحضرية على الأراضي الزراعية – دراسة حالة محافظة المنوفية**"، ماجستير كلية الزراعة ، جامعة المنوفية ، (٢٠٢٠) .
- هاله حسن عبدالمجيد عبدالمقصود، "**دراسة اقتصادية للآثار السلبية والايجابية المجتمعية والشخصية المترتبة على تحول الأراضى الزراعية للبناء – دراسة حالة بمحافظة المنوفية** " ، مجلة كلية الزراعة ، جامعة الاسكندرية ، مجلد(٦٤)،عدد (٣)، (٢٠١٩).
- إكرام أحمد السيد عبدالرحمن، " **دور السياسات الزراعية في تحقيق التنمية المستدامة لمورد الأرض في مصر**"، مجلة اتحاد الجامعات العربية للعلوم الزراعية، جامعة عين شمس، القاهرة، مجلد ٢٦، عدد (٢)، (٢٠١٩) .

- جمال صيام ،" **تقييم أداء السياسات الزراعية مع التركيز على الاستثمار الزراعي ومقترح بحزمة سياسات للتنميـة الزراعيـة الشـاملة**"، المؤتمر الأول، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، التنمية الزراعية المستدامة في مصر، القاهرة ،
- المصلحي محمد فرج خليل، " **دراسة أهم التغيرات الاقتصادية والاجتماعية للتعدي على الأراضي الزراعية بمحافظة الغربية** " ، رسالة داكتوراه ، كلية الزراعة ،جامعة عين شمس ، (٢٠١٢).
- مديح معبد محمد السيد، " **الزحف العمراني على الأراضي الزراعية في مركز كفر شكر في الفترة من (١٩٨٣ – ٢٠١٥ م)** "، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة الزقازيق ، (٢٠١٨) .
- محمد أحمد عبدالسلام قنديل، "**التمدد العمراني على الأراضي الزراعية في محافظة الغربية** " ، رسالة ماجستير ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس ، (٢٠٢٠) .

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- paster E, "**preservation of agricultural lands through land use planning tools and techniques",** natural resources journal, (44), (1),(2014).
- Stemberg, T, Land Tenure and Land Administration in Europe - Importance for economic and social development",Lecture, Swedesurvey, Urban Land Administration Course, Sweden, (3),(2008).
- Cutter, A., Osborn, B., Romano, J. and Ullah, F., "Sustainable Development Goals and Integration"**,** Achieving A Better Balance Between The Economic, Social And Environmental Dimension"**,** German Council For Sustainable Development, Stakeholders Forum. ., (2015).
- FAO Aquastat Database Query, Food and Agriculutral organization of the united nations http://www.fao.org/nr/water/aquastat/query/data/query/result.html(Accessed 30april2010). (2010).